

التوقعات العالمية غير مؤكدة للغاية. تعكس هذه النظرة المعلومات المتاحة وقت نشرها. ومع توفر المزيد من المعلومات، سيتم مراجعة هذه التوقعات. ويجري عرضها الآن لمساعدة صانعي السياسات على التفكير من خلال النتائج المحتملة وتصميم استجابات سياسية بديلة.

أحدث التطورات

شباط 2020، منخفضاً من ذروته التي بلغت 52.1% في مايو آيار 2019، حيث انخفض التأثير الأساسي للعقوبات. بعد أغسطس آب 2019، انخفض سعر الريال بشكل أكثر اعتدالاً في السوق المفتوحة. ومع ذلك، انخفضت قيمة العملة بنسبة 10% في أقل من شهر منذ تم تأكيد الإصابات الأولى بفيروس كورونا في إيران. وتلاشى فائض الحساب الجاري بشكل شبه كامل على الرغم من استمرار انخفاض الواردات. فقد سجل الميزان التجاري غير النفطي في أبريل/نيسان - ديسمبر/كانون الأول 2019 فائضاً صغيراً على الرغم من انخفاض الواردات بمقدار 1.2 مليار دولار (على أساس سنوي) وارتفع فائض الحساب الجاري في 2019/2018 إلى 26.7 مليار دولار (أعلى مستوى منذ 2012/2011) مع واردات السلع تقلص ما يقرب من 20% اسماً.

واتسع عجز المالية العامة مع الانخفاض الحاد في الإيرادات غير الضريبية. ويشير عدم تحقق الإيرادات الحكومية مقارنة بأهداف الموازنة إلى اتساع عجز الموازنة في 2020/2019. وسجلت الإيرادات الناشئة عن التخلص من الأصول الرأسمالية (بشكل رئيسي إيرادات تصدير النفط) بنسبة 18% في أبريل/نيسان - نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

وساهم انخفاض النشاط الاقتصادي في تحسن معدل البطالة بشكل طفيف في أكتوبر تشرين الأول - ديسمبر/كانون الأول 2019. فقد انخفض معدل البطالة إلى 10.6% في أكتوبر تشرين الأول - ديسمبر/كانون الأول 2019، بانخفاض من 11.8% قبل عام، في حين انخفضت المشاركة في القوى العاملة من 44.5% إلى 44.3%.

وبدأ الفقر في إيران - مقيساً بحد البنك الدولي للشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وقدره 5.5 دولار في اليوم (على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011) - يشهد ارتفاعاً معتدلاً بين عامي 2013 و2017. وارتبط هذا الاتجاه السلبي في الرفاهة بتآكل التحويلات النقدية بالقيمة الحقيقية.

تسارع الركود في إيران في 2020/2019 مع تشديد العقوبات الأمريكية تدريجياً. وتقلص إجمالي الناتج المحلي الإيراني بنسبة 7.6% (سنوياً) في الأشهر التسعة الأولى من 2020/2019 (أبريل/نيسان - ديسمبر/كانون الأول 2019) إلى حد كبير بسبب انخفاض قطاع النفط بنسبة 37%. ومنذ إعادة فرض العقوبات الأمريكية في عام 2018، تضاعف إنتاج النفط ليصل إلى مستوى قياسي منخفض بلغ مليوناً برميل في اليوم في ديسمبر/كانون الأول 2019. كان نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في أبريل/نيسان - ديسمبر/كانون الأول 2019 قريباً من الصفر (سنوياً)، وهو تحسن هامشي مقارنة بانكماش القطاع بنسبة 2.1% في 2019/2018. في نفس الفترة، نمت الصناعات غير النفطية بنسبة 2% (على أساس سنوي) مدفوعة بقطاعي البناء والمرافق، في حين تقلصت القيمة المضافة للخدمات بنسبة 0.2%. وأدى تفشي فيروس كورونا مؤخرًا إلى تعطيل التجارة والسياحة وتجارة التجزئة بشكل كبير خلال الفترة الأكثر ازدحاماً للسفر والتجارة (رأس السنة الإيرانية الجديدة). فقلصت جميع المكونات الرئيسية لإجمالي الناتج المحلي (جانِب الإنفاق)، مما يشير إلى ركود واسع النطاق. وانخفض الاستهلاك الخاص والحكومي بنسبة 6% و 2.4% (سنوياً) على التوالي في أبريل/نيسان - ديسمبر/كانون الأول 2019، بينما نمت المخزونات بنسبة 56% (سنوياً). في الفترة نفسها، تقلص الاستثمار بنسبة 2.6% (سنوياً) على الرغم من نمو الاستثمار في الإنشاءات بنسبة 9.6% (سنوياً). وانخفضت الصادرات والواردات بشكل حاد بنسبة 32.6% و 27.1% (على أساس سنوي) على التوالي بسبب القيود التجارية. من المحتمل أن ينعكس اتجاه التضخم الهبوطي الأخير ويتباطأ انخفاض الريال مع تفشي جائحة كورونا. وانخفض تضخم أسعار المستهلكين إلى 25% (سنوياً) في فبراير

مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر في إيران

الجدول 1	2019
عدد السكان (بالمليون)	82.8
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	463.3
نسب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	5594
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار)	10.9
مؤشر جيني ¹	40.8
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ²	110.7
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ³	76.3

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر.

ملاحظات:

(أ) أحدث قيمة (2017)، حسب تعادل القوى الشرائية 2011.

(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017).

ينكمش الاقتصاد للعام الثاني على التوالي في 2019-

2020 بسبب تشديد العقوبات الأمريكية على الرغم من

النمو في بعض القطاعات غير النفطية. ولا تزال

معدلات التضخم والبطالة مرتفعة مقارنة بالمتوسطات

الإقليمية. واتسع عجز الموازنة بسبب نقص الإيرادات

غير المحققة حيث تضاعف فائض حساب المعاملات

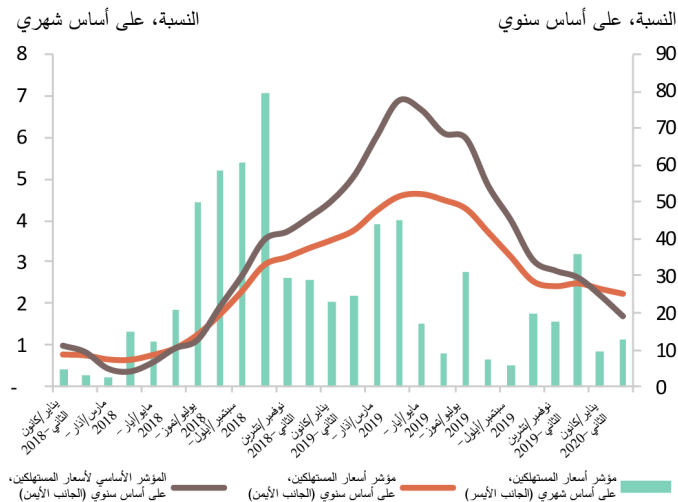
الجارية. وقد تأثرت إيران بشدة من جائحة كورونا التي

تمثل، إلى جانب انهيار أسعار النفط العالمية مؤخر

والعقوبات الاقتصادية الصارمة، مخاطر كبيرة على

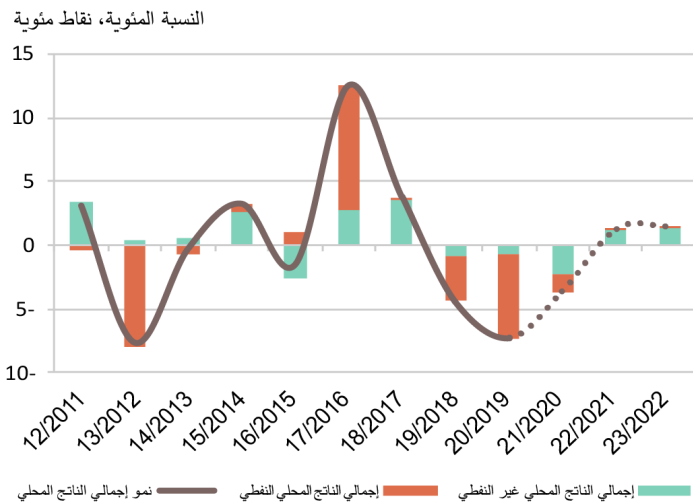
التوقعات الاقتصادية للبلاد.

الشكل 2 جمهورية إيران الإسلامية / تضخم أسعار المستهلكين (شهرياً وسنوياً)



المصدر: مؤسسة الاعتمادات المتخصصة وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1 جمهورية إيران الإسلامية / نمو إجمالي الناتج المحلي: النفط مقابل غير النفط



المصدر: البنك المركزي الإيراني ومؤسسة الاعتمادات المتخصصة وحسابات خبراء البنك الدولي.

تكتثيف التوترات الجيوسياسية إلى جانب عوامل دفع العرض إلى ارتفاع التضخم وضغوط نزولية على العملة. سيؤدي التضخم المرتفع سريعاً إلى تآكل القيمة الحقيقية للتحويلات النقدية الموزعة في السنوات اللاحقة، كما حدث بعد عام 2012 وسيؤثر على أشد الناس فقراً. إن تفشي جائحة كورونا سيكون له تأثير سلبي على الرفاهة أيضاً. وستعتمد اتجاهات الفقر في المستقبل على الاستجابات السياسية اللاحقة. فأى زيادات في قيمة التحويلات النقدية، ربما بجانب استحداث آليات للاستهداف، من شأنها مساعدة الفقراء والمستضعفين على التغلب على الصدمات الاجتماعية الاقتصادية، لكن قيود المالية العامة قد تحد من نطاق أي استجابة كبيرة.

هبوطياً بسبب ضعف الطلب. ومن المتوقع أن يظل التضخم الكلي فوق 20% بسبب الضغوط على احتياطات النقد الأجنبي والعجز المتوقع في المالية العامة. ومع النمو الاقتصادي السلبي وارتفاع التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البنزين في نوفمبر تشرين الثاني 2019، قد يزيد معدل الفقر في 2020/2019. وسيكون لتفشي جائحة كورونا عام 2020 آثار اقتصادية واجتماعية طويلة الأمد أيضاً، على الأرجح من خلال قنوات سوق العمل. وسوف تساعد التحويلات النقدية من الحكومة إلى 18 مليون أسرة للتعويض عن زيادة أسعار البنزين، لكنها لن تكون كافية على الأرجح للتخفيف الكامل من جميع الصدمات السلبية.

المخاطر والتحديات

يمثل الوضع الفريد الحالي للاقتصاد الإيراني مخاطر انخفاض كبيرة بالنسبة لتوقعات خط الأساس. وأهم هذه المخاطر هو التأثير الأقوى والأطول لانتشار فيروس كورونا من خلال قنوات مختلفة بما في ذلك تقلصات واسعة النطاق في التجارة والسياحة والتجارة وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج. وسيؤدي استمرار انخفاض أسعار النفط وحجم الصادرات (على سبيل المثال، بسبب انخفاض كبير في الطلب الصيني على النفط) إلى صدمة شاملة أكبر وعجز ضخم بالموازنة في 2021/2020. التطورات الأخرى بما في ذلك العقوبات الأمريكية الإضافية وتصنيف مجموعة العمل المالي الدولية مؤخراً لإيران كدولة عالية المخاطر يمكن أن تزيد من تقييد إنتاج إيران وتجارتها مع البلدان المجاورة. ويمكن أن يؤدي

في مواجهة جائحة متنامية، وانخفاض أسعار النفط وزيادة العقوبات، من المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي الإيراني ضعيفاً في 2020 / 2021 - 2022 / 2023. يُحرك توقعات خط الأساس بشكل أساسي تفشي جائحة كورونا التي تخفض إنتاج النفط وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي في 2020/2021 وستتبع لاحقتين من التعافي المتواضع. ومن المتوقع أن ينمو الإنتاج النفطي في 2021/2022 و 2022/2023 بما يتماشى مع نمو الاستهلاك المحلي على المدى الطويل.

من المتوقع أن يتسع عجز الموازنة حيث تقل الإيرادات عن المستهدف وتضيف جائحة كورونا إلى النفقات. تعتمد مسودة موازنة 2020/2021، على الرغم من كونها انكماشية بالقيمة الحقيقية، على افتراضات متفائلة. من المرجح أن يؤدي العجز المتزايد في الموازنة، خاصة في ضوء تفشي الجائحة والصدمات الخارجية الأخرى، إلى إصدار مزيد من سندات الدين والسحب من الاحتياطات الاستراتيجية. من المتوقع أن يعاني الحساب الجاري من عجز بسبب القيود التجارية وديناميات سوق النفط. ومن المتوقع أن تقل الصادرات غير النفطية عن إجمالي الواردات حيث تثبت صادرات النفط (يفترض أنه 500 ألف برميل في اليوم تحت خط الأساس في 2020/2021 و 2022/2023). ومع ذلك، فإن انخفاض الدين الخارجي (أقل من 3% من إجمالي الناتج المحلي) يحد من الاعتماد على التمويل الخارجي. وفي حين أنه من المتوقع أن يزيد انتشار فيروس كورونا من الضغوط التضخمية، فمن المتوقع أن يتبع التضخم اتجاهاً

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 جمهورية إيران الإسلامية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

ت 23/2022	ت 22/2021	ت 21/2020	ق 20/2019	19/2018	18/2017	
1.5	1.3	-3.7	-8.2	-4.7	3.8	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.0	0.2	-2.1	-6.1	-2.2	2.5	الاستهلاك الخاص
2.3	2.0	-1.0	-2.4	4.5	3.9	الاستهلاك الحكومي
1.5	-0.2	-7.7	-2.0	-5.5	1.4	إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت
2.2	5.1	-4.8	-30.4	-13.6	1.8	الصادرات والسلع والخدمات
2.1	3.4	-3.0	-26.0	-38.3	13.4	الواردات والسلع والخدمات
1.5	1.3	-3.7	-7.3	-4.4	3.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.1	2.0	1.5	2.1	-1.5	3.2	الزراعة
1.9	1.7	-5.8	-16.5	-9.5	3.0	الصناعة
1.1	0.9	-2.9	-0.5	0.2	4.5	الخدمات
21.3	23.2	29.8	34.8	26.9	9.6	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-1.9	-2.1	-2.5	-0.4	5.3	3.5	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-7.1	-6.8	-6.5	-5.1	-1.4	-1.8	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
61.1	55.3	50.6	43.9	37.8	36.1	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
-5.1	-5.1	-5.2	-4.4	-1.2	-1.7	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.